

العدد الخاص: العرف كمصدر للتشريع الإسلامي

Determining the Role of Custom within the Framework of Islamic Legal Principles

تحديدُ درج العمل بالعرف المتوافق مع الضوابط الشرعية

Authors Details

1. Syed Abid Hussain Shah Al-Bukhari (Corresponding Author)
Teacher, Dar al-Uloom al-Muhammadiyah al-Ghawthiyah, Bhera Sharif,
Sargodha, Pakistan. abidhussainshah592@gmail.com

Citation

Al-Bukhari, 1. Syed Abid Hussain Shah. "Determining the Role of Custom within the Framework of Islamic Legal Principles" *Al-Marjān Research Journal*, 3, no.1, Jan-Mar (2025): 1–11.

Submission Timeline

Received: Dec 07, 2024
Revised: Dec 21, 2024
Accepted: Jan 04, 2025
Published Online:
Jan 13, 2025

Publication, Copyright & Licensing



Article QR



Al-Marjān Research Center, Lahore, Pakistan.

Rights Reserved © 2023.

This article is open access and is distributed under the terms of Creative Commons Attribution 4.0 International License



Determining the Role of Custom within the Framework of Islamic Legal Principles

تحديدُ درج العمل بالعرف المتوافق مع الضوابط الشرعية

☆ السيد عابد حسين شاه البخارى

Abstract

Custom (‘urf) occupies an important place in Islamic jurisprudence (fiqh) as it reflects the adaptability of Shari‘ah to changing human circumstances and social realities. While its acceptance varies among scholars, the majority of jurists across the classical schools recognized valid custom as a significant supporting source of legal reasoning, provided it does not contradict definitive textual evidence or established consensus. This study examines the extent to which custom can be determined as consistent with Islamic legal principles (uṣūl al-fiqh). Linguistically, ‘urf refers to what is acknowledged as good by sound disposition, while technically it denotes a practice commonly accepted by a community. Although some distinguish between ‘urf (custom) and ‘ādah (habit), this research finds the two terms functionally synonymous in jurisprudential usage. Customs may be verbal or practical, general or specific, and often emerge from necessity, long-standing practice, or inherited traditions. The study outlines the conditions that render custom legally valid: it must be predominant and consistent, not contradict Qur’ān, Sunnah, or consensus, should be general rather than restricted, binding in practice, and present at the time of the transaction unless stipulated otherwise. Customs are further divided into legal customs directly supported or opposed by scriptural evidence, and social customs not explicitly addressed in texts but generally tolerated unless harmful. The findings suggest that when confined to these parameters, ‘urf serves as a crucial bridge between timeless Shari‘ah principles and lived human experience, enriching legal application in contemporary contexts.

Keywords: ‘Urf (Custom); ‘Ādah (Habit); Legal Conditions; Shari‘ah Principles; Islamic Jurisprudence; Contemporary Application.

المقدمة

* معلّم، دار العلوم المحمديّة الغوثيّة، بهيرة شريف، سرغودها، باكستان

الحمد لله رب العالمين ، جلّت قدرته ، و تعالت عظمته ، نحمده حمداً كثيراً، و نستعينه و نستغفره. و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، و من يضله فلا هادي له ، و الصلاة و السلام على سيدنا و نبينا محمد، المبعوث بالهدى، و دين الحق رحمة للعالمين، نفعنا الله بشفاعته ، و حشرنا مع الأتقياء البررة أهل التقوى و المغفرة . و بعد: فقد أكرم الله سبحانه و تعالى الإنسان بالعلم بعد الجهل و بالنور بعد الظلام ، و قذف في قلوب العلماء بأنوار الأدلة، و قد قال رسول الله صلى الله عليه و واله و سلم "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" و من هنا عظمت عناية الأمة بكتب الفقه و التشريع مبنية عظمة الفقه الإسلامي و دوره في رعاية مصالح العباد على اختلاف أزمته، و اعتبار أعراف الناس الصحيحته و تطبيق أحكام الله فيه.

ومن المعلوم أن العرف من المصادر الشرعية المعتمدة في الفقه الإسلامي عند جميع المذاهب كما أنه من الأمور اللازمة للقاضي و المفتي اعتبار العرف في الأحكام ، و ذلك أن هذا الاعتبار يظهر تيسر الإسلام و سهولة الأحكام، و شمولها للحاجات الإنسانية المتجددة و المتغيرة، و من ثم كان من شروط المجتهد أن يكون عارفاً بعرف الناس و عاداتهم ليكون عالماً بمواضع حاجاتهم و ضرورتهم و مواضع الحرج و المشقة فيهم.

ولهذا تناولت في هذا الموضوع "كيف يُمكننا تحديدُ درجة العمل بالعرف الذي يتوافق مع الضوابط الشرعية؟" معنى العرف في اللغة عند اللغويين بأنه ما تعرفه النفس من الخير و تطمئن إليه من العادات و المعاملات. و أن معناه في الإصطلاح هو ما استقر في النفوس من جهة العقول و تلقته الطباع السلمية بالقبول، و بينتُ فيه الفرق بين العرف و العادة و لكن وصلتُ على هذه النتيجة أنه لا فرق بين العرف و العادة بل هما لفظان مترادفان معناهما واحد. و ذكرتُ أن للعرف أقساماً وهي قولية، و عملي، و عام، و خاص، و أن للعرف أسباب وهي الحاجة و عموم البلوى، أو كان العرف متوارثاً عن من كان قبلنا كالعادات و التقاليد القديمة.

وقد اتفق العلماء على أنه لا يعمل بالعرف الفاسد و هو الذي يخالف الأدلة الشرعية من نص أو إجماعاً، أما العرف الصحيح و هو الذي لا يخالف نصاً أو إجماعاً، فهو يعمل به. الفقهاء اختلفوا في العرف باعتباره مصدراً أو دليلاً مستقلاً قائماً بذاته على إثبات الأحكام الشرعية، و هو الذي رجحناه لقوة أدلتهم التي استدلوها بها و ضعف أدلة المخالفين ، و الثاني: عدم اعتبار العرف دليلاً مستقلاً قائماً بذاته على إثبات الأحكام الشرعية، و أصحاب المذهب الأول اشتهروا بالعمل بالعرف شروطاً منها: أولاً: أن يكون العرف مطرداً أو غالباً. ثانياً: ألا يخالف دليلاً من أدلة الشرع أو قاعدة من قواعده.

ثالثاً: أن يكون العرف عاماً لا خاصاً . رابعاً: أن لا يصرح المتعاقدان بخلاف العرف. خامساً: أن يكون العرف ملزماً. سادساً: أن يكون العرف قائماً عند إنشاء التصرف. و ذكرتُ أن العادة ضربان: أحدهما العادة الشرعية التي أقرها الدليل الشرعي أو نفاها، و معنى أن يكون الشرع أمر بها إيجاباً أو نداءً، أو نهى عنها كراهةً أو تحريماً، أو أذن فيها فعلاً و تركاً. و ثانيهما: العادة الجارية بين الخلق بما ليس في نفيه و لا إثباته دليل شرعي. و قسمت هذا البحث إلى مقدمة، و ثلاثة فصول، و خاتمة، و أهم نتائج التي توصلت إليها في هذا البحث.

المطلب الأول: معنى العرف لغةً و إصطلاحاً، و الفرق بينه و بين العادة

المبحث الأول: معنى العرف لغةً و إصطلاحاً:

العرف لغة: من عرف يعرف بالكسر معرفة و عرفاناً ، ثم استعمل بمعنى الشيء المألوف المستحسن الذي تتلقاه العقول السليمة بالقبول¹.

¹ -Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn 'Alī, Lisān al-'Arab, al-Nāshir: Dār Ṣādir, Bayrūt, j. 9, ṣ. 241.

وتطلق كلمة العرف على معان عديدة منها:
تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض، ومن ذلك: "عُرْفُ الديك والفرس والدابة" و هو منبت الشعر والريش من العنق، سمي بذلك لتتابع الشعر فيه،² وهذا المعنى في قوله تعالى ﴿و المرسلات عرفاً﴾ المتتابعة.³
ومنها: السكون والأطمئنان تقول عرف فلان فلانا، أي ألفه و سكن اليه واطمأن.⁴
ومنها: الظهور والوضوح كقولهم: عرف الرمل والجبل يعنون به ظهوره، و منه قوله تعالى: ﴿و على الأعراف رجال﴾ والأعراف السور المضروب بين الجنة والنار.⁵

العرف في اصطلاح الأصوليين:

لقد عرف علماء الأصول العرف قديماً وحديثاً بتعاريف مختلفة:
التعريف الأول: عرفه الإمام الجرجاني وأبوالبقاء بقولهما: "العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول".⁶
التعريف الثاني: وعرفه ابن عابدين بقوله: " العادة مأخوذة من المعاودة. فهي بتكررها ومعاودتها مرة بعد أخرى صارت معروفة مستقرة في النفوس والعقول متلقاة بالقبول من غير علاقة ولا قرينة حتى صارت حقيقة عرفية".⁷
التعريف الثالث: عرفه الشيخ أبو زهرة بقوله: "العرف ما اعتاده الناس من المعاملات و استقامت عليه أمورهم".⁸
التعريف المختار: ما عرفه به الأستاذ مصطفى الزرقاء بأنه: "عادة جمهور قوم في قول أو فعل".⁹
المبحث الثاني: الفرق بين العرف والعادة: العرف والعادة هل هما مترادفان أم متباينان؟
وقد انقسم العلماء في تحديد الفرق بينهما، فمنهم من يرى اختلافاً بينهما، ومنهم من يرى ترادفاً بينهما، ومنهم من يرى أن بينهما عموم و خصوص، وهذا ثلاثة مذاهب.
المذهب الأول: العرف: هو ما تعارفه الناس وساروا عليه من: قول، أو فعل أو ترك، ويسمى العادة. وهذا قول الجمهور. وفي لسان الشرعيين: "لا فرق بين العرف والعادة": فالعرف العملي: مثل تعارف الناس البيع بالتعاطي من غير صيغة لفظية، والعرف القولي: مثل تعارفهم إطلاق الولد على الذكر دون الأنثى¹⁰ إذن فالعرف والعادة بمعنى واحد.
المذهب الثاني: يرى اختلافاً بينهما، حيث إن المراد بالعادة العرف العملي، بينما المراد بالعرف العرف القولي، وأيضاً إطلاق العادة على الأفعال، والعرف على الأقول، كما يقول صدر الشريعة: (يفرق بينها باستعمال العادة في الأفعال، والعرف في الأقول).¹¹

² -Al-Qazwīnī, Aḥmad Ibn Fāris, Mu'jam Maqāyīs Al-Lughah, Al-Nāshir: Dār Al-Fikr, J. 4, Ṣ. 281.

³ -Al-Āyah Al-Ūlā Min Sūrat Al-Mursalāt-

⁴ -Al-Baghawī, Abū Muḥammad Al-Ḥusayn Ibn Mas'ūd, Ma'ālim Al-Tanzīl Fī Tafsīr Al-Qur'ān, Al-Nāshir: Dār Ṭayyibah, J. 8, Ṣ. 301-

⁵ -Al-Zamakhsharī, Maḥmūd Ibn 'Umar, Asās Al-Balāghah, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Ṣ. 298-

⁶ -Al-Jurjānī, 'Alī Ibn Muḥammad, Al-Ta'rīfāt, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Ṣ. 193-

⁷ -Ibn 'Ābidīn, Muḥammad Amīn Afandī, Rasā'il Ibn 'Ābidīn, Al-Nāshir: Dār Sa'ādat, Iṣṭānbul, J. 2, Ṣ. 114-

⁸ -Abū Zahrah, Muḥammad Ibn Aḥmad, Uṣūl Al-Fiqh, Al-Nāshir: Dār Al-Fikr Al-'Arabī, Ṣ. 273-

⁹ -Muṣṭafā Aḥmad Zarqā, Al-Madkhal Al-Fiqhī Al-'Āmm, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, J. 2, Ṣ. 840

¹⁰ -Al-Waraqī, Sa'ūd Ibn 'Abd Allāh, Al-'Urf Wa Ṭaṭbīqātuh Al-Mu'āshirah, Al-Nāshir: Al-Ma'had Al-Islāmī, Ṣ. 9 -

¹¹ - Al-Bukhārī, 'Ubayd Allāh Ibn Mas'ūd, Sharḥ Al-Talwīḥ 'alā Al-Tawdīḥ, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, J. 1, Ṣ. 174-

المذهب الثالث: يرى أن بينهما عموم و خصوص مطلق، كما يقول الأصوليون ، فالعادة أعم من العرف ، والعرف أخص من العادة : والعادة من باب عطف العام على الخاص . وقد أظهر هذا أن العادة أعم من العرف . فالعرف هو ما يعتاده جماعة من الناس ويتعارفونه فيما بينهم (عرف جماعي) في البيع والشراء والنكاح وما أشبه ذلك من الأمور التي يعتادونها في متطلبات حياتهم ومجتمعهم . أما العادة : فهي الأمر المتكرر، سواء أكانت لجماعة أم لفرد، فتكون في هذه الحال مباحناً من هذا الوجه للعرف ، فهي قد تكون عادة لجماعة وقد تكون عادة لفرد، أما العرف فلا يكون عادةً لفرد ، بل يكون عادة للجماعة¹²

المطلب الثاني : إثبات حجية الاستدلال بالعرف ، وفيه مبحثان :
المبحث الأول: حجية الاستدلال بالعرف من الكتاب والسنة والإجماع .
أولاً: من الكتاب :

1. قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾¹³ .
وجه الاستدلال : إن الله تعالى أمر نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بالعرف وهو ما تعارفه الناس وجرت عليه عاداتهم في تعاملاتهم، فحيث أمر الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وآله وسلم بالأمر، دل ذلك على اعتباره في الشرع، وإلا لما كان للأمر به فائدة .

2. قوله تعالى : ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾¹⁴
وجه الاستدلال : أن تحديد الرزق والكسوة ونوعيتهما تابع للعرف، إذ قد أحال الله إليه¹⁵ .

3. قوله تعالى : ﴿من أوسط ما تطعمون أهليكم﴾¹⁶
وجد الاستدلال : إن الله تعالى لم يقدر الوسط الواجب دفعه، بل إنه أطلقه وأرجعه في ذلك إلى عرف الناس، والناس متفاوتون في طعامهم في بلدانهم، فكل بلد لها طعامٌ خاصٌ، بل إن البلد الواحد طعامهم متفاوت بحسب غناهم وفقيرهم ، فما اعتبر في عرف الناس أنه وسط فهو الواجب وكل مكان له حكمه .
ثانياً : من السنة :

1. ما رواه ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح" ¹⁷ .
فهذا الحديث يستدل به كثيرٌ من الفقهاء عند ما يحكمون العرف من مسألة من المسائل كما يستدل بد الأصوليون في إثبات حجية الإجماع أو الاستحسان. فهذا السيوطي في أشباهه يقول : " القاعدة السادسة: العادة محكمة .
قال القاضي : أصلها قوله صلى الله عليه وآله وسلم " ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسنٌ وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيحٌ" ¹⁸ .

¹² - Aḥmad Fahmī Abū Sunnah, *Al- 'Urf Wa Al- 'Ādah Fī Ra' y Al-Fuqahā* , Al-Nāshir: Miṣr, Ṣ. 11-

¹³ - Al-Āyah 199 Min Sūrat Al-A' rāf-

¹⁴ -Juz' Al-Āyah 233 Min Sūrat Al-Baqarah-

¹⁵ -Al-Kāsānī, Abū Bakr Ibn Mas'ūd, *Badā' i' Al-Ṣanā' i' Fī Tartīb Al-Sharā' i'* , Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al- 'Ilmiyyah, J. 4, Ṣ. 23-

¹⁶ -Juz' Al-Āyah 89 Min Sūrat Al-Mā' idah-

¹⁷ - Akhrajahu Aḥmad Fī *Musnadih*, J. 1, Ṣ. 379, Mawqūfan 'alā Ibn Mas'ūd Bi-Isnād Ḥasan -

¹⁸ -Al-Suyūfī, Jalāl Al-Dīn, *Al-Ashbāh Wa Al-Nazā' ir*, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al- 'Ilmiyyah, Ṣ. 89-

وجه الاستدلال من الحديث: هو أن ما إعتاده المسلمون و عرفوه، واستحسنته عقولهم وتلقتهم نفوسهم بالقبول أنه حسن ، وإذا كان كذلك فهو عند الله حسن أي مقبول و مسلم بشرعيته. وهذا الحديث قلما نجد أن أحداً من العلماء قديماً أو حديثاً كتب في العرف إلا واستدل به.

2. حديث هند بنت عتبة فيما روته السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها أن هند بنت عتبة ، قالت : يا رسول الله إن أبا سفيان رجلاً شحيحٌ وليس يُعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذتُ منه وهو لا يعلم ، فقال: " خُذي ما يكفيك وولدك بالمعروف".¹⁹

وجه الاستدلال : إن رسول الله صلى الله عليه واله و سلم ردها إلى المعروف ، وهو ما عرف أنه يكفيها من الطعام وغيره عُرفاً. إن هذه العبارة فيها تصريحٌ ودلالة على اعتبار العرف في التشريع فيما جاء من الأحكام مطلقاً لم يُفصل ، فكأنه قال : " لقد وجب على الزوج نفقه الزوجة وترك أمر تقديرها إلى ما يجري به العرف بينكم بحسب الأحوال والأشخاص والأماكن والأزمان. وقال النووي:

في هذا الحديث فوائد ، وذكر منها: اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديدٌ شرعي.²⁰

ثالثاً من الإجماع : إن العرف قد يستند إلى الإجماع العملي ، وذلك بأن يكون الدليل هو الإجماع ، و يكون مستند اعتبار العرف و ملاحظته في القضية ، وذلك فيما إذا تعارف الناس في عصر من العصور على عمل ، و استمرّوا عليه ، ولم ينكر ذلك. و من أمثلته: الاستصناع، فقد عمل به الناس في سائر العصور من غير نكيرٍ، فمستند الاستصناع هو الإجماع على ما تعارف عليه الناس.

المبحث الثاني: إثبات حجية الاستدلال بالعرف عند المذاهب الفقهية الأربعة.

إتفق الفقهاء والأصوليون على أن العرف من الأدلة الشرعية المعتمدة في الجملة، فجميعهم يعتبرونه يأخذون به في كثير من الاستعمالات والمسائل.

أولاً: المذهب الحنفي:

اشتهر عن مذهب الحنفية اعتبار العرف وتحكيمة والاعتداد به و التفرع عليه لاسيما في أحكام العقود و أبواب المعاملات، وذلك من عهد الامام وصاحبيه، ومروراً بأئمة المذهب ومخترجه إلى زمن المتأخرين.²¹

وقال ابن نجيم: "الأحكام مبني على العرف فيعتبر في كل إقليم وفي كل عصر".²²

وقال الامام السرخسي : "الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي".²³

وقال الكمال بن الهمام : "العرف إنما صار حجة بالنص".²⁴

¹⁹ -Al-Bukhārī, Muḥammad Ibn Ismā'īl, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Raqm Al-Ḥadīth 5049, *Kitāb Al-Nafaqāt*, J. 4, Ṣ. 153-

²⁰ - Al-Nawawī, Abū Zakariyyā Muḥyī Al-Dīn, *Sharḥ Al-Nawawī 'alā Ṣaḥīḥ Muslim*, Al-Nāshir: Iḥyā' Al-Turāth, J. 8, Ṣ. 12-

²¹ - Abū Zahrah, Muḥammad Ibn Aḥmad, *Uṣūl Al-Fiqh Li Abī Hanīfah*, Al-Nāshir: Dār Al-Fikr Al-'Arabī, Ṣ. 356-

²² - Ibn Nujaym, Zayn Al-Dīn Ibn Ibrāhīm, *Al-Ashbāh Wa Al-Nazā'ir*, Al-Nāshir: Dār Al-Fikr Al-'Arabī, Ṣ. 93-

²³ - Al-Sarakhsī, Shams Al-A'imma Muḥammad Ibn Aḥmad, *Al-Mabsūṭ*, Al-Nāshir: Dār Al-Ma'rifa, Bayrūt, J. 13, Ṣ. 14-

²⁴ - Ibn Al-Humām, Kamāl Al-Dīn Muḥammad Ibn 'Abd Al-Wāhid, *Sharḥ Faṭḥ Al-Qadīr 'alā Al-Hidāyah*, Al-Nāshir: Dār Al-Fikr, J. 7, Ṣ. 15-

وقال ابن عابد بين في منظومته: (عقو رسم المفتي)

والعرف في الشرع له اعتبار لذا عليه الحكم يراد²⁵

ثانياً: المذهب المالكي :

مذهب المالكية أسعد المذاهب بتحكيم العرف واعتبار العوائد، بل إن طائفة من أئمة هذا المذهب الجليل هم مع العرف والعوائد مقتنون، إذا ذكر العرف ذكروا، كما بن العربي والقرافي، والشاطبي ونظائرهم.

قال ابن العربي: "العرف والعادة أصل من أصول الشريعة يُقضى به في الأحكام"²⁶.

ويقول الإمام الشاطبي في الموافقات بعد تقسيمه العادات إلى شرعية وجارية بين الخلق، قال: "وأما الثاني فقد تكون العوائد ثابتة وقد تبدل، ومع ذلك فهي أسباب لأحكام تترتب عليها".

وقال: "العوائد الجارية ضرورية الاعتبار شرعاً سواء أو كانت شرعية في أصلها، أو غير شرعية".

أي سواء كانت مقررة بالعدل شرعاً أمراً أو نهياً "أو إذناً أم لا"²⁷.

ثالثاً: المذهب الشافعي:

فمذهب الإمام الشافعي يعول كثيراً على العرف والعادة.

قال السيوطي: "اعلم أن اعتبار العادة والعرف رجع إليه في الفقه في مسائل لا تعد كثرة، فمن ذلك: سن الحيض، والبلوغ، والإنزال، وأقل الحيض، والنفاس، والطهر وغالبها وأكثرها"²⁸.

وقال الزركشي: "قال الفقهاء كل ما ورد به الشرع مطلقاً ولا ضابطة له فيه ولا في اللغة يحكم فيه العرف"²⁹.

رابعاً: المذهب الحنبلي:

والمذهب الحنبلي يأخذ بالعرف ويعتبره أصلاً في كثير من أحكام الفقه لا سيما في باب المعاملات.

قال ابن قيم: "فقد جرى العرف مجرى النطق في أكثر من مائة موضع منها نقد البلد في المعاملات"³⁰.

ويقول الإمام الموفق ابن قدامة: "إن الله أحل البيع، ولم يُبين كيفيته فوجب الرجوع فيه العرف"³¹.

ويقول الطوفي: "يُرْجَع في كل ما لم يرد من الشرع تحديد فيه إلى ما يتعارفه الناس بينهم"³².

من هذه الأقوال وغيرها يتضح اتفاق العلماء على اعتبار العرف والعادة وبناء الأحكام الشرعية عليهما، ويمكن القول بأن كون العرف حجة معتبرة و دليلاً شرعياً تبنى عليه الأحكام أمر لا خلاف فيه، وأنه دليل متفق عليه.

والعلماء اختلفوا في كونه دليلاً مستقلاً من أدلة الأحكام إلى فريقين:

الأول: أنه دليل مستقل، وهو مذهب الجمهور من العلماء.

الثاني: أنه دليل تابع لغيره من الأدلة، وليس دليلاً مستقلاً.

25 - Ibn 'Ābidīn, Muḥammad Amīn Afandī, *Rasā'il Ibn 'Ābidīn*, J. 1, Ṣ. 44.

26 - Abū Bakr Muḥammad Ibn 'Abd Allāh, *Aḥkām Al-Qur'ān Li Ibn Al-'Arabī*, J. 6, Ṣ. 250.

27 - Al-Shātibī, Abū Ishāq Ibrāhīm Ibn Mūsā, *Al-Muwāfaqāt*, Al-Nāshir: Dār Ibn 'Affān, J. 2, Ṣ. 284.

28 - Al-Suyūfī, Jalāl Al-Dīn 'Abd Al-Raḥmān, *Al-Ashbāh Wa Al-Nazā'ir Fī Qawā'id Wa Furū' Fiqh Al-Shāfi'iyyah*, Al-Nāshir: Dār Al-Kutub Al-'Ilmiyyah, Ṣ. 90 -

29 - Al-Zarkashī, Badr Al-Dīn Muḥammad Ibn 'Abd Allāh, *Al-Manthūr Fī Al-Qawā'id Al-Fiqhiyyah*, Al-Nāshir: Wizārat Al-Awqāf Al-Kuwaytiyyah, J. 2, Ṣ. 391-

30 - Ibn Qayyim, Muḥammad Ibn Abī Bakr, *I'lām Al-Muwaqqi'in*, J. 2, Ṣ. 297-

31 - Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad 'Abd Allāh, *Al-Mughnī*, J. 6, Ṣ. 8-

32 - Al-Ṭūfī, Najm Al-Dīn, *Mukhtaṣar Al-Rawḍah*, Al-Nāshir: Mu'assasat Al-Risālah, J. 3, Ṣ. 212-

المطلب الثالث: تقسيم العرف و فيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تقسيم العرف باعتبار الشيوع:

ينقسم العرف بحسب شيوعه وانتشاره إلى عرف عام وعرف خاص.

العرف العام في سائر البلاد و يثبت حكمه على سائر البلاد، والخاص في بلدة واحدة يثبت حكمه على تلك البلدة فقط.³³
العرف الخاص انما يعتبر في حق أصله فقط.³⁴

القسم الأول: العرف العام: وهو ما تعامله عامة أهل البلاد سواءً أكان قديماً أو حديثاً. و (ال) في البلاد للعهد، و المعهود البلاد الإسلامية، إذ غيرها لا يبيح الإسلام عن أحكامه ولا يعول على عرفه.³⁵
والمراد بقوله قديماً: أي: في عصر الرسالة والاجتهاد.

وقوله حديثاً: أي في عصر التقليد، ويمكن أن يقال: أن المراد بقوله: حديثاً: العصور التي تلت عصر الرسالة، وخاصةً عصر التقليد.

ومن أمثلته:

1. تعارف الناس أن دخول المسجد بالأحذية تحقير لها.

2. تعارف استعمال لفظ الطلاق في إزالة الزوجية.

3. عقود الاستصناع الجارية في كثير من الحاجات و الأشياء من صنع أحذية، وملابس، وأدوات، وغيرها، فإن الناس في جميع البلدان قد احتاجوا إليه و درجوا عليه من قديم الزمان، ولا يخلوا اليوم من التعامل به مكان، وقد أصبح جارياً في جميع الحاجات حتى استصناع المعامل بكاملها، والبواخر، والطائرات، والأبنية، وغير ذلك. ومما يجب التنبيه إليه هنا أن معنى العموم في العرف لا يشترط أن يكون عاماً في بقاع الدنيا، فقد يكون ما هو عامٌ في المشرق غير عام في المغرب.³⁶

المبحث الثاني: شروط اعتبار العرف:

العرف معتبر في كثير من الأحكام الشرعية العملية بين الناس، ولذلك وضع الأصوليون شروطاً لاعتبار العرف حجة، وهي: أولاً: أن يكون العرف مطرداً، أو غالباً والمراد بذلك شيوع العرف، وكثرة وجوده في التصرفات: لأن العبرة لا بالغالب الشائع، لا بقليل النادر، سواء أكان عرفاً قولياً أو عملياً.³⁷
ثانياً: أن لا يخالف دليلاً من أدلة الشرع، أو قاعدة من قواعده ولهذا لاعتبره بالعرف عند وجود النص، إلا أن العرف في مخالفة النص لا يخلوا من حالتين.

الحالة الأولى: أن يخالف النص الشرعي من جميع الوجوه.

مثال ذلك: تعارف الناس شرب الخمر، والتعامل بالربا والقمار ونحوها.

الحالة الثانية: أن تكون مخالفة العرف للنص من بعض الوجوه دون بعض.

ومثال ذلك: ما جاء عن النبي صلى الله عليه و آله وسلم أنه قال لحكيم بن حزام: "لا تبع ما ليس عندك".³⁸

³³ - Ibn 'Ābidīn, Muḥammad Amīn Afandī, *Nashr Al- 'Urf Fī Rasā'il Ibn 'Ābidīn*, J. 2, Ṣ. 232.

³⁴ - Ibn 'Ābidīn, Muḥammad Amīn Afandī, *Sharḥ 'Uqūd Rasm Al-Muftī*, Ṣ. 99.

³⁵ - Al-Sayyid Ṣāliḥ 'Awaḍ, *Athar Al- 'Urf Fī Al-Tashrī' Al-Islāmī*, Ṣ. 136.

³⁶ - Ḥasan Al-Sayyid Ḥāmid Khitāb, *Athar Al- 'Urf Fī Taghayyur Al-Fatwā*, Ṣ. 44

³⁷ - *Athar Al- 'Urf Fī Al-Tashrī' Al-Islāmī*, Ṣ. 189.

³⁸ - Akhrajahu Abū Dāwūd Fī *Sunanih, Kitāb Al-Buyū*, *Bāb Fī Al-Rajul Yabī' Mā Laysa*

ومع هذا فإن الفقهاء قالوا بجواز عقد الاستصناع، للتعامل الجاري به بين الناس من عهد الصحابة والتابعين وغيرهم. ثالثاً: أن يكون العرف عاماً لا خاصاً وللعلماء في اشتراطه قولان:

القول الأول: أنه يعتبر في بناء الأحكام العرف العام دون الخاص، قاله بعض الحنفية ومن وافقهم من الشافعية.³⁹ القول الثاني: اعتبار الحرف الخاص كما اعتبر العرف العام، وبه قال المالكية ومن وافقهم.

رابعاً: أن لا يصح المتعاقد ان يخالف العرف. إذا صرح المتعاقدان بخلاف العرف فإن دلالته باطل، لأنّه لاعبرة بالدلالة في مقابل التصريح.

خامساً: أن يكون العرف قائماً عند إنشاء التصرف. أن يكون العرف الذي يُحمل عليه التصرفات قائماً وقت حدوث هذا التصرف بأن يكون سابقاً أو مقارناً.

سادساً: أن يكون العرف ملزماً. إذا اجتمعت الشروط الخمسة المتقدمة في العرف أصبح ملزماً. أو معاملاتهم المدينة.

المبحث الثالث: تقسيم العرف إلى العوائد الشرعية والعوائد غير الشرعية:

قال العلامة الشاطبي رحمه الله في كتابه المشهور "الموافقات" العوائد المستمرة ضربان: أحدهما العوائد الشرعية التي أمرها الدليل الشرعي أو نفاها، ومعنى ذلك أن يكون الشرع أمر بها إيجاباً أو ندباً أو نهى عنها كراهةً أو تحريماً، أو أذن فيها فعلاً وتركاً.

والضرب الثاني: هي العوائد الشرعية بين الخلق بما ليس في نفيه ولا إثباته دليل شرعي. فأما الأول فتأبأت أبدأ كسائر الأمور الشرعية، كما قالوا في سلب العبد أهلية الشهادة، وفي الأمر بإزالة النجاسة، وستر العورات، والنهي عن الطواف بالبيت على العري، وما أشبه ذلك من العوائد الجارية في الناس إما حسنة عند الشارع أو قبيحة؛ فإنها من جملة الأمور الداخلة تحت أحكام الشرع، فلا تبديل لها وإن اختلفت آراء المكلفين فيها، فلا يصح أن ينقلب الحسن قبيحاً، ولا القبيح حسناً حتى يقال مثلاً: إن قبول شهادة العبد لاتأباه محاسن العادات الآن فلنجزه، أو إن كشف العورة الآن ليس بعيب ولا قبيح، فلنجزه أو غير ذلك؛ إذ لو صح مثل هذا، لكان نسخاً للأحكام المستقر المستمرة، والنسخ بعد موت النبي صلى الله عليه واله وسلم باطل، فرفع العوائد الشرعية باطل.

وأما الثاني: فقد تكون تلك العوائد ثابتة، وقد تتبدل ومع ذلك فهي أسباب لأحكام تترتب عليها، فالثابتة كوجود شهوة الطعام والشراب، والوقاع والنظر، والكلام والبطش، والمشى وأشباه، ذلك وإذا كانت أسباباً لمسببات حكم بها الشارع فلا إشكال في اعتبارها، والبناء عليها، والحكم على وقفها دائماً.

والمبتدلة: منها ما يكون متبدلاً في العادة من حسن إلى قبيح وبالعكس، مثل كشف الرأس فإنه يختلف باختلاف ذلك، فيكون عند أهل المشرق قادحاً في العدالة، وعند أهل المغرب غير قادح، ومنها ما يختلف في التعبير عن المقاصد، فتتصرف العبارة عن معنى إلى عبارة أخرى، إما بالنسبة إلى اختلاف الأمم كالعرب مع غيرهم، أو بالنسبة إلى الأمة الواحدة كاختلاف العبارات بحسب اصطلاح أرباب الصنائع في صنائعهم مع اصطلاح الجمهور، أو بالنسبة إلى غلبة الاستعمال في بعض المعاني حتى صار ذلك اللفظ لم يسبق منها إلى الفهم معنى ما، وقد كان لهم من قبل ذلك شيء آخر، أو كان مشتركاً فاختص و ما أشبه ذلك، والحكم أيضاً يتنزل على ما هو معتاد فيه بالنسبة إلى من اعتاده دون من لم يعتده، وهذا المعنى يجري كثيراً في الأيمان والعقود والطلاق كنايةً وتصريحاً، ومنه ما يختلف في الأفعال في المعاملات

³⁹ 'Indah, J. 3, Ş. 273, Raqm Al-Ḥadīth 3503-

³⁹ -Athar Al- 'Urf Fī Al-Tashrī' Al-Islāmī, Ş. 21-

ونحوها، كما إذا كانت العادة في النكاح قبض الصداق قبل الدخول ، أو في البيع الفلاني أن يكون بالنقد لا بالنسيئة أو بالعكس ، أو إلى أجل كذا دون غيره، فالحكمُ أيضاً جارٍ على ذلك بالنسبة هو مسطور.⁴⁰

الخاتمة

الحمد لله حمداً طيباً مباركاً فيه، يليق بجلال وجه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلامُ على أشرف الخلق، والمبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله و صحبه الكرام وسلم تسليماً كثيراً. وبعد: فقد عرضت في هذا البحث موضوعاً مهمة، تتأثر بالعرف والعادة ومراعاة المقام ومقتضى الحال ، والتي تشغل حيزاً كبيراً في الوقت الحالي. فقامت بإبراز الجانب الأصولي فيها، بما يراعي التطور الزمني وموافقة الشرع. وفيما يلي بيان بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

- 1- إن الشريعة الإسلامية تمتلك أسباب الخلود والبقاء لصلاحيتها واستيعابها لجميع المكلفين على اختلاف أحوالهم وظروفهم.
- 2- إن العرف عند الشارع له مكانة وأهمية قوية وعميقة، وأثره في القدرة على استنباط الأحكام الشرعية بعد الرجوع إليه.
- 3- إن المذاهب الفقهية الأربعة أثبتت أن للعرف حجية في الاستعمال، وأنها قد استعملته في تخرج الأحكام الشرعية عليه -
- 4 - العرف معتبرة في كثير من الأحكام الشرعية العملية بين الناس، و معنى ذلك أن يكون الشرع أمر بها إيجاباً أو نهياً عنها كراهةً أو تحريماً.



كتابات/ Bibliography

- * Abū Bakr Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. *Aḥkām al-Qur’ān li-Ibn al-‘Arabī* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 2003).
- * Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad. *Uṣūl al-Fiqh* (Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1958).
- * Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad. *Uṣūl al-Fiqh li-Abī Ḥanīfah* (Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1998).
- * Aḥmad Fahmī Abū Sunnah. *Al-‘Urf wa al-‘Ādah fī Ra’y al-Fuqahā’* (Cairo: Al-Majlis al-A‘lā li-l-Shu‘ūn al-Islāmiyyah, 1985).
- * Al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Mas‘ūd. *Ma‘ālim al-Tanzīl fī Tafsīr al-Qur’ān* (Riyadh: Dār Ṭayyibah, 1997).
- * Al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl. *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1980).
- * Al-Bukhārī, ‘Ubayd Allāh ibn Mas‘ūd. *Sharḥ al-Tawḥīḥ ‘alā al-Tawḍīḥ* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1996).
- * Al-Jurjānī, ‘Alī ibn Muḥammad. *Al-Ta’rīfāt* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1985).
- * Al-Kāsānī, Abū Bakr ibn Mas‘ūd. *Badā’i’ al-Ṣanā’i’ fī Tartīb al-Sharā’i’* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1986).
- * Al-Nawawī, Abū Zakariyyā Muḥyī al-Dīn. *Sharḥ al-Nawawī ‘alā Ṣaḥīḥ Muslim* (Beirut: Dār Iḥyā’ al-Turāth al-‘Arabī, 1972).
- * Al-Qazwīnī, Aḥmad ibn Fāris. *Mu’jam Maqāyīs al-Lughah* (Beirut: Dār al-Fikr, 1979).
- * Al-Sarakhsī, Shams al-A‘immah Muḥammad ibn Aḥmad. *Al-Mabsūṭ* (Beirut: Dār al-Ma‘rifah, 1993).
- * Al-Sayyid Ṣāliḥ ‘Awaḍ. *Athar al-‘Urf fī al-Tashrī‘ al-Islāmī* (Riyadh: Dār al-Waṭan, 2000).
- * Al-Shāṭibī, Abū Ishāq Ibrāhīm ibn Mūsā. *Al-Muwāfaqāt* (Riyadh: Dār Ibn ‘Affān, 1997).
- * Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān. *Al-Ashbāh wa al-Nazā’ir* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1983).

⁴⁰ - Al-Shāṭibī, Abū Ishāq Ibrāhīm Ibn Mūsā, *Al-Muwāfaqāt*, Al-Nāshir: Dār Ibn ‘Affān, J. 2, Ṣ. 488.

- * Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn ‘Abd al-Raḥmān. *Al-Ashbāh wa al-Nazā’ir fī Qawā’id wa Furū’ Fiqh al-Shāfi’iyyah* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1990).
- * Al-Waraqī, Sa‘ūd ibn ‘Abd Allāh. *Al-‘Urf wa Taṭbīqātuh al-Mu‘āṣirah* (Riyadh: Al-Ma‘had al-Islāmī, 2001).
- * Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ‘Umar. *Asās al-Balāghah* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998).
- * Al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd Allāh. *Al-Manthūr fī al-Qawā’id al-Fiqhiyyah* (Kuwait: Wizārat al-Awqāf al-Kuwaytiyyah, 1985).
- * Ḥasan al-Sayyid Ḥāmid Khitāb. *Athar al-‘Urf fī Taghayyur al-Fatwā* (Cairo: Dār al-Salām, 2002).
- * Ibn ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn Afandī. *Rasā’il Ibn ‘Ābidīn* (Istanbul: Dār Sa‘ādat, 1907).
- * Ibn ‘Ābidīn, Muḥammad Amīn Afandī. *Sharḥ ‘Uqūd Rasm al-Mufīṭ* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1994).
- * Ibn al-Humām, Kamāl al-Dīn Muḥammad ibn ‘Abd al-Wāḥid. *Sharḥ Faṭḥ al-Qadīr ‘alā al-Hidāyah* (Beirut: Dār al-Fikr, 1995).
- * Ibn Manzūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ‘Alī. *Lisān al-‘Arab* (Beirut: Dār Ṣādir, 1990).
- * Ibn Nujaym, Zayn al-Dīn ibn Ibrāhīm. *Al-Ashbāh wa al-Nazā’ir* (Cairo: Dār al-Fikr al-‘Arabī, 1986).
- * Ibn Qayyim, Muḥammad ibn Abī Bakr. *I’lām al-Muwaqqi’in* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1991).
- * Ibn Qudāmah, Abū Muḥammad ‘Abd Allāh. *Al-Mughnī* (Beirut: Dār al-Fikr, 1984).
- * Al-Ṭūfī, Najm al-Dīn. *Mukhtaṣar al-Rawḍah* (Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1987).
- * Muṣṭafā Aḥmad Zarqā. *Al-Madkhal al-Fiqhī al-‘Āmm* (Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah, 1998).